الرّواة الذين توقّف ابن خزيمة في سماعهم مَن فوقهم من خلال صحيحه

Narrator whom Ibn Khuzaymah was hesitated to hear those above them through his Sahih

فاطمة الزهراء سواق[1]*

[1]جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر،

f.saouag@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/16 تاريخ القبول: 2022/04/23 تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص:

من الفوائد الحديثية العزيزة التي زخر بها صحيح الإمام ابن خزيمة (ت307هـ) عنايتُه ببيان عدم سماع الرّواة بعضهم من بعض مستعملا في ذلك مصطلحات متنوعة للدّلالة على أثر ذلك في الحكم على الحديث، ما بين الجزم بعدم سماع الرّاوي ممّن فوقه كقوله "فلان لم يسمع من فلان"، أو "فلان لم يسمع هذا الخبر من فلان"، وتضعيف الحديث تبعا لذلك لانتفاء شرط الاتّصال اللازم للتّصحيح، وما بين الشكّ في سماعه مَن فوقه مطلقا أو بعض أخباره كقوله مثلا: "لستُ أقف على سماع فلان من فلان"، وقوله "فإني لا أقف هل سمع فلان الخبر من فلان"... وغيرها من العبارات التي توحي بعدم الجزم بنفي سماع فلان من فلان والتّوقّف في الحديث تبعا لذلك الشكّ، وقد تتبّعت هذه الدّراسة النّوع الثاني من هذه المصطلحات، وهي المواضع التي توقّف فيها ابن خزيمة، ودَرَستها دراسة نقدية لفهم مدلولها وسياقها ومعرفة القول الصّائب في سماع الرّاوي مَن فوقه، وقد أسفرت نتائج هذه الدّراسة أنّ شكّ ابن خزيمة كان في محلّه في غالب هذه المواضع.

الكلمات المفتاحية: صحيح ابن خزيمة؛ سماع الراوي من فوقه؛ التوقف في سماع الراوي.

Abstract:

From the important benefits of science Hadith: the interest of Ibn Khuzaymah to mentioning that narrators did not hear from some of them, and he used various terms to denote the impact of this in judging on Hadith, between assertion that narrator is not heard from above him; like his saying

* المؤلف المرسل

"someone did not hear from other" ,or " someone did not hear this Hadith from other" ,then weakening the Hadith due to absence of communication condition that is necessary to correcting Hadith, and between doubt that narrator heard from above him all or some of his Hadith, like his saying "I don't check hearing someone from other", or like "I don't check if someone heard this Hadith from other"…Etc. This research followed the second of these terms, and it studied it critically for understand its meaning and context, and for know the most correct saying in hearing narrator from above him. The results of study revealed that Ibn Khuzaymah's suspicion was correct in most places.

Keywords: Sahih Ibn Khuzaymah; hearing narrator above him; the hesitation to hearing.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على الرسول الأمين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أما بعد:

فإنّ كتاب إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة عند أهل العلم بالحديث هو من أصحّ دواوين السنّة النّبوية، فقد أثنوا عليه وقوّوا شرطه في تخريج الحديث الصّحيح، وقدّموه على غيره من أصحاب الكتب التي اشترط أصحابها الصّحّة عدا الإمامين البخاري ومسلم الذين اتّفقت الأمّة على تلقي صحيحيهما بالقبول، ولكن على الرغم من اشتراط الإمام ابن خزيمة الصّحّة في تخريج أحاديث "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ..."، إلا أن كتابه قد اشتمل على أحاديث ضعّفها هو نفسه وأخرى توقّف فيها بحسب اجتهاده كما نصّ على ذلك في موضعٍ من صحيحه.

وقد ذكر الإمام ابن خزيمة أن توقّفه في بعض الأحاديث التي أخرجها في صحيحه مردّه التّردّد في ثبوت شرط من الشّروط اللّازمة لصحّة الحديث، وقد كان من بين الأسباب التي جعلته يتوقّف في الحكم على بعض تلك الأحاديث بالصّحة شكّه وتردّده في سماع بعض الرّواة مَن فوقهم، وسماع الرّاوي مَن فوقه دليل الاتّصال الذي يُصحّح الحديث بثبوته ويُضعّف بانتفائه، وقد استخدم الإمام ابن خزيمة في توقّفه في سماع الرّواة مَن فوقهم وما يترتب عليه من توقّف في صحّة الحديث مصطلحات مختلفة ذات مدلولات متنوّعة بحسب القرائن المحيطة بالحديث الذي أخرجه، وعليه نطرح **الإشكالية التالية:** ما الذي يترجّح في سماع الرّواة الذين توقّف ابن خزيمة في سماعهم مَن فوقهم؟

وعلى هذا السؤال الرئيسي تتفرّع أسئلة أخرى:

كيف أخرج ابن خزيمة لهؤلاء الرّواة ؟ .

وما هي المصطلحات التي استخدمها في بيان توقّفه في سماع هؤلاء الرّواة مَن فوقهم؟.

وما هي مدلولات تلك المصطلحات وسياقاتها المتنوّعة؟ .

ولعل أهمية بحث هذه الإشكالية تكمن في تخريج ابن خزيمة لهؤلاء الرّواة الذين توقّف في سماعهم مَن فوقهم مع اشتراطه الصّحّة وشهادة أهل العلم لكتابه بأنه من أصح دواوين الحديث الصحيح، والتوقف في السماع معناه التوقف في شرط الاتصال اللازم لتصحيح الحديث كما سلف، وعليه فإن الفصل في صحة سماع هؤلاء الرواة من عدمه مُهمّ في معرفة صحّة تلك الأحاديث لاسيما تلك التي أخرجها تحت تراجم لم يخرج معها فيها غيرها، ولم أجد في حدود علمي من تناول دراسة سماع هؤلاء الرّواة في بحث مستقل، ولم تكُ الإشارات التي لفت إليها من حقّق الكتاب أو درس منهجه كافية في توضيح هذه المسألة، إذا اكتفوا بالتّنويه إلى أنّ من فوائد صحيح ابن خزيمة العناية ببيان عدم سماعات الرواة مَن فوقهم، وأنه قد توقّف في بعض الأحاديث لشكه في سماع بعض الرواة مَن فوقهم مع أسباب أخرى.

ولقد سلكت الدّراسة في الإجابة عن إشكالية البحث منهجا علميا يقوم على الاستقراء والتّحليل والنّقد بحسب ما يقتضيه مضمون البحث وفق التفصيل الآتي:

1) استقراء المواضع التي توقّف ابن خزيمة في سماع الرّاوي مَن فوقه والوقوف على مصطلحاته في ذلك.

2) تحليل هذه المصطلحات ومحاولة فهم مدلولها وسياقها بحسب القرائن المحيطة بالحديث.

3) دراسة سماعات الرّواة الذين توقّف ابن خزيمة في سماعهم دراسةً نقدية لبيان الرّاجح في ثبوت أو نفي سماعهم مَن فوقهم.

كما انتظمت الإجابة عنها في هيكلة علمية تضمّ بعد المقدّمة مبحثان وخاتمة:

أمّا المبحث الأوّل فتناول تخريج ابن خزيمة لهؤلاء الرّواة الذين توقّف في سماعهم مَن فوقهم، وتحته اندرج مطلبان، أولّهما: منهج ابن خزيمة في التّخريج لهؤلاء الرواة، والثاني: مصطلحاته في بيان توقّفه في سماعهم مَن فوقهم. وأمّا المبحث الثاني فدرس سماعات هؤلاء الرّواة الذين توقّف ابن خزيمة في سماعهم مَن فوقهم، وقد اندرج تحته مطلبان أيضا، أحدهما تعلّق بالرّواة الذي توقّف ابن خزيمة في سماعهم مَن فوقهم مطلقا، والثاني تعلّق بالرواة الذين توقف في سماعهم بعض أحاديث مَن فوقهم بسبب التّدليس.

وأمّا الخاتمة فقد ضمّت أهم النّتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول: تخريج ابن خزيمة للرّواة الذين توقّف في سماعهم مَن فوقهم:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة منهج الإمام ابن خزيمة في التخريج لهؤلاء الرواة الذين وقع له الشك في سماعهم من الشيوخ الذين يروون عنهم مطلقا أو بعض أخبارهم في صحيحه، وكذلك طريقته في عرض ذلك ومصطلحاته التي استخدمها في بيان ذلك التوقف من خلال هذين المطلبين:

المطلب الأول: منهجه في التّخريج للرّواة الذين توقّف في سماعهم مَن فوقهم:

نوّه الإمام أبو بكر بن خزيمة باشتراطه الصّحّة في الأحاديث التي أخرجها في كتابه المشهور اختصارا بالصّحيح في العنوان الطويل الذي وسم به الكتاب "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النّبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى"[1]، وقد صدّر بهذا العنوان أوّل كتاب من كتب صحيحه –وهو كتاب الوضوء–، ثم كرّره في مستهلّ كلّ كتاب قائلا "المختصر من المختصر من المسند الصّحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم على الشّرط الذي ذكرنا في أوّل الكتاب"[2].

وقد اشتمل هذا الشّرط الذي كرّره الإمام ابن خزيمة في فاتحة كلّ كتاب من كتب صحيحه على الشّروط الثّبوتية في الصّحّة، وهي ثلاثة: العدالة الدّينية، الضّبط، واتّصال السّند، مع التّنبيه أنّ اشتراطه العدالة بقوله "العدل عن العدل" يضمّ شرطي العدالة الدّينية والضّبط معا، وليس فقط العدالة الدّينية، فإنّ المحدِّث إذا اشترط العدالة إنّما مقصده عدالة الرّواية الشاملة للعدالة الدّينية والضّبط معا، يقول الحافظ ابن حجر: ((إنّ اشتراط العدالة يستدعي صدق الرّاوي وعدم غفلته وعدم تساهله عند التّحمل والأداء)) [3]، وقد أزاح كل توهّم بعدم اشتراطه الضبط بما جاء في عبارة عنوانه "ولا جرح في ناقلي الأخبار"؛ فإنّ اختلال الضّبط مما يجرح به الراوي .

وكذلك أزاحت هذه العبارة كلّ توهّم بأنّه لا يشترط في الصّحيح الشروط العدمية في الصّحّة، وهي انتفاء الشّذوذ والعلّة؛ فإنّ هذا الشّرط داخل فيها أيضا، لأنّ الشّذوذ والعلّة هي في حقيقة أمرها خلل في الضّبط يؤدّي إلى الوهم والخطأ في الرّواية، وهذا الخلل في الضّبط وإن كان لا يخرج الراوي عن حدّ الثّقة، إلاّ أنه يعتبر جرح جزئي له في روايته لذلك الخبر المعلّ بعينه، ولا يضير ابن خزيمة في اشتراطه الصّحّة لما يخرج في كتابه أن يصرّح بكل الشروط بصيغها المعروفة عند المتأخرّين، لأنّ زمنه لم يكن زمن وضع الحدود والتعريفات، بالإضافة إلى أنّه قصد بيان شرطه وليس التّعريف، وبيان الشرط يحصل ببيان أهمّ أركانه[4].

حاصل الكلام أنّ ابن خزيمة قصد في كتابه هذا تخريج الأحاديث الصّحيحة، وليس من الحديث الصّحيح ما انتفى فيه شرط من هذه الشروط، ولكنه أخرج في صحيحه أحاديث ضعّفها أو توقّف فيها لعدم العلم بحال رواتها من حيث الجرح والتعديل، أو لعدم سماع الرّاوي مَن فوقه أو الشكّ في ذلك، وقد أنبأ هو نفسه في مستهلّ كتاب الصيام بغرضه من تخريج هذه الأحاديث التي تفتقد إلى شرط من شروط الصّحّة حسب اجتهاده، أو توقّف في حكمها لما وقع له فيها من احتمال الثّبوت والانتفاء في شيء من تلك الشروط.

ولقد حوت هذه التّتمة التي زادها ابن خزيمة في فاتحة كتاب الصّيام من صحيحه توضيحا فاصلا لغرضه من إيراد الأحاديث الضّعيفة أو المتوقّف فيها : ((المختصر من المختصر من المسند عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار إلا ما نذكر أنّ في القلب من بعض الأخبار شيء، إمّا لشكّ في سماع راوٍ مَن فوقه خبرا أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبيّن أنّ في القلب من ذلك الخبر، فإنّا لا نستحلّ التّمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبيّن علّته فيغترّ به بعض من يسمعه، فالله الموفّق للصواب))[5].

فهو يوردها إذن لبيان ضعفها أو للّبس الواقع في تصحيحها غير مكتفيا بسوقها حتى لا يُظنّ صحّتها لمجرد تخريجها في كتابه الذي اشترط فيه الصّحّة، وإنّما مبيّنا لما فيها من ضعف أو شبهة ضعف بعبارات صريحة، أو بما يُعلِم من خلال صيغتها ارتيابَه في صحّتها، مثل قوله: إن صحّ الخبر، فإنّ فيه نظرا، في القلب من هذا الإسناد... وغيرها، وقد تضمّنت هذه التّتمة ما نحن بصدد بحثه في هذه الدّراسة، وهو ما حصل لابن خزيمة من ارتياب في صحّة الحديث لتردّده في شرط الاتّصال الذي يعرف بسماع الراوي من شيخه، فما جاء في صحيحه من أحاديث رواة شكّ ابن خزيمة في سماعهم مَن فوقهم فهو من قبيل ما يتوقّف فيه ولا يحكم بصحّته .

وقد بلغ عدد المواضع التي توقّف فيها ابن خزيمة في سماع الرّاوي مَن فوقه أحد وعشرين موضعا، بيّن فيها تردّده في السماع إمّا:

في تراجم الأبواب: ومثاله: ((باب ذكر مبلغ الوسْق إن صح الخبر، ولا خلاف بين العلماء في مبلغه على ما روي في هذا الخبر، إلا أن أبا البَختَري لا أحسبه سمع من أبي سعيد))[6].

أو بعد سوق متن الحديث: ومثاله قوله عقب حديث أخرجه في باب إباحة الطّواف والصّلاة بمكة بعد الفجر وبعد العصر من كتاب الحجّ: ((أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر))[7].

أو توزيع ذلك بين الترجمة والتّعليق على الحديث عقب سوقه: ومثاله ما أورده في "باب فضل السّواك وتضعيف فضل الصّلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها إن صحّ الخبر"، حيث توقف في صحة الحديث في ترجمة الباب، ثم بيّن علّة ذلك عقب سوقه، فقال: ((أنا استثنيت صحة هذا الخبر لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنّما دلّسه عنه))[8].

أو في خاتمة أحاديث الباب: ومثاله: باب "ذكر خبر روي عن النّبي ﷺ أوهم بعض أهل الجهل أنه يضادّ هذا الخبر الذي ذكرنا أن النبي ﷺ قال: «إنّ بلالا يؤذن بليل»"، أخرج فيه أربع روايات، ثم علّق عليها مبيّنا حكم كل رواية، فقال: ((أما خبر أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة فإنّ فيها نظرا، لأنّي لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من الأسود، فأما خبر هشام ...))[9].

أو في باب آخر غير الباب الذي أخرج فيه الحديث بسنده : ومثاله: أنّه أخرج حديث: «إذا رميتم وحلقتم فقد حلّ لكم الطّيب والثّياب إلا النّكاح» من رواية حجّاج بن أرطاة عن أبي بكر بن محمد عن عمرة بنت عبد الرحمان عن عائشة رضي الله عنها ترفعه في باب "الرّخصة في الاصطياد وجميع ما حرّم على المحرم..."، ولم يعقّب عليه في هذا الباب، وإنّما في الباب التالي له، وهو باب "ذكر الدّليل على أن التّطيب بعد رمي الجمار والنّحر والذّبح والحلاق..." الذي أخرج فيه حديثا يعارض في المعنى الحديث الأول، قال : ((... إلاّ أنّ رواية حجّاج بن أرطأة عن أبي بكر بن محمد، ولست أقف على سماع الحجاج هذا الخبر من أبي بكر بن محمد))[10].

وقد أخرج ابن خزيمة في أبوابٍ من صحيحه أحاديث توقّف في صحتها بالتردّد في سماع الرّاوي مَن فوقه، ولم يخرج في ذلك الباب غير ذلك الحديث، وهذا الذي غلب على مجموع المواضع التي وقفتُ عليها في الأحاديث التي توقّف فيها بسبب التّردّد والشّكّ في السّماع، وتوجيه ذلك أنّه لم يجد في الباب أحاديث ترتقي إلى شرطه غير هذا الحديث الذي لولا شكّه في سماع الرّاوي مَن فوقه لكان صحيحا عنده، وأمّا بقيّة المواضع القليلة التي أخرج فيها الحديث الذي توقّف فيه في سماع الرّاوي مَن فوقه مع أحاديث أخرى فلأنّه يعارضها في معناها، فيورده لدفع ذلك التّعارض، وهذا من الفوائد الجليلة التي زخر بها صحيح ابن خزيمة، وهو ما ينطبق عليه المثال المستشهد به قريبا عند الحديث عن توقّفه في السّماع في خاتمة أحاديث الباب في الفقرة قبل السابقة، وقد يخرج الحديث الذي توقّف فيه بسبب الشّكّ في السّماع مع أحاديث أخرى مع عدم وجود التّعارض .

المطلب الثاني: مصطلحاته في بيان توقّفه في سماع الرّواة مَن فوقهم:

ممّا يحسن توضيحه قبل التّفصيل في هذه المصطلحات بيان أنّ صيغ وعبارات الإمام ابن خزيمة المتعلّقة بسماع الرّاوي مَن فوقه تتنوّع بحسب مضمونها إلى ثلاثة أنواع، وهذا التّوضيح مهمّ جدّا حتّى لا يقع الالتباس بين ما هو مرتبط بالجزئية التي نحن بصدد بحثها وبين ما هو خارج عنها وإن تشارك معها في المسألة العامّة المتّصلة بسماع الراوي مَن فوقه:

النوع الأول: الصّيغ الصّريحة في بيان عدم سماع الرّاوي مَن فوقه مطلقا أو لم يسمع منه بعض أحاديثه، فيقول عند نفي السّماع مطلقا: فلانٌ لم يسمع من فلان، ويضعّف الحديث تبعا لذلك، ومن هذا القبيل مثلا تضعيفه حديث «سيّد الأيام يوم الجمعة... » بقوله: ((غلطنا في إخراج هذا الحديث؛ لأنّ هذا مرسل، موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة))[11]، ويقول عند التقييد: فلانٌ لم يسمع هذا الخبر من فلانٍ أو قريبا من هذا، ومثاله ما قاله عند تخريج حديث أبي محذورة في التّرجيع في الأذان، قال: ((عبد العزيز بن عبد الملك لم يسمع هذا الخبر من أبي محذورة، إنّما رواه عن عبد الله بن محيريز عن أبي محذورة))[12].

النوع الثاني: الصّيغ الدّالة على زوال سبب التّوقّف، ويدخل فيها:

ـ نفيه الشّكّ في سماع فلان من فلان بعد الشّكّ مع ذكر البيّنة، وقد وردت هذه الصّيغة عنده مرّة واحدة؛ حيث أخرج حديث «المرأة عورة ...» من رواية المعتمر عن قتادة عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود يرفعه، وقد تردّد هل سمع قتادة من أبي الأحوص أم بينهما واسطة، ثمّ قال: ((بل كأنّي لا أشكّ أنّ قتادة لم يسمع من أبي الأحوص، لأنّه أدخل في بعض أخبار أبي الأحوص بينه وبين أبي الأحوص مُوَرِّقا، وهذا الخبر نفسه أدخل همّامٌ وسعيدُ بن بشير بينهما مُوَرِّقا))[13]، ولم يكتف ابن خزيمة بالإشارة إلى رواية همّام وسعيد بن بشير؛ بل أخرجهما أيضا ضمن أحاديث الباب نفسه[14] ليقطع كل شكّ في أن يكون قتادة سمع هذا الخبر من أبي الأحوص.

ـ وقوفه على سماع فلان الخبرَ من فلان بعد توقّفه في ذلك، وقد ورد هذا أيضا عنده مرّة واحدة؛ حيث توقّف في خبر حبيب بن أبي ثابت في الدّعاء عند الخروج إلى الصّلاة لكونه مدلّسا عنعن عن شيخه محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس، فلمّا تبيّن له التّصريح بالسّماع في رواية أخرى زال ذلك التّردّد، قال ابن خزيمة[15]: ((كان في القلب من هذا الإسناد شيء؛ فإنّ حبيب بن أبي ثابت مدلّس، ولم أقف هل سمع حبيب هذا الخبر من محمد بن عليّ أم لا؟، ثم نظرت فإذا أبو عوانة رواه عن حصين عن حبيب بن أبي بن أبي ثابت، قال: حدثني محمد بن عليّ))[16].

النوع الثالث: الصّيغ الدّالّة على التّوقّف في سماع الرّاوي مَن فوقه، وهذه الصّيغ بمصطلحاتها المختلفة هي محلّ الموضوع الذي نبحث فيه، ولقد تنوّعت هذه المصطلحات وتباينت مراتبها تبعا للسبب الذي أدّى إلى التّوقّف، فمنها ما يَحمِل التّوقّف في أصل سماع الرّاوي مَن فوقه مطلقا لكون الراوي لم يدرك مَن فوقه أو أدركه ولم يسمع منه شيئا، ومنها ما يَحمِل التّوقّف في سماعه لبعض أخبار مَن فوقه لكون الرّاوي مدلّسا قد عنعن في روايته، سواءً صرّح الإمام ابن خزيمة بتدليسه أم لا، وفيما يلي ذكر الصّيغ ومصطلحاتها التي قمت باستقرائها في الصّورتين معا مع بيان سياقها ومدلولها العام:

1) ما جاء لفظ الشّكّ في السّماع والألفاظ القريبة منه بالإثبات أو بالنّفي صريحا في عبارة ابن خزيمة، ويدخل فيه: أنا أشكّ في سماع فلان من فلان – فإنّي لا إخال فلانا سمع من فلان – فلان لا أحسبه سمع من فلان.

والشّكّ خلاف اليقين، ومعناه التّردّد بين الاثبات والنّفي ممّا يؤدّي إلى التّوقّف عن الحكم[17]، واستعماله في عبارة ابن خزيمة للدّلالة على تردّده بين السّماع وعدمه ممّا جعله يتوقّف عن الحكم بالصّحّة التي من شروطها الاتّصال الذي يُعرف بثبوت سماع الرّاوي مَن فوقه، أمّا الإخال فأصلها الفعل خال، ومضارعه أخال وإخال، فالقياس بالفتح والأفصح والأكثر استعمالا بالكسر[18].

وحسب وخال من أخوات ظنّ، وهما بمعناها، وجميعها من أفعال القلوب التي تفيد الشّكّ بين نقيضين مع رجحان أحدهما[19]، فهي إلى اليقين أقرب، وعليه فإنّ مقتضى العبارتين: فلانٌ أحسبه لم يسمع من فلان، وفلانٌ إخاله لم يسمع من فلان، أي أنّ ابن خزيمة متردّد في سماع الرّاوي مَن فوقه مع ترجيح احتمال عدم السّماع.

2) ما جاء على صيغة الكناية عن الشّكّ في السّماع، ويدخل فيه قوله: فإنّ في القلب من سماع فلان من فلان، وهي كناية عن الشّكّ سواء أفاد التردّد أو الرّجحان؛ حيث أشار إليه بمحلّه الذي يكون فيه، وهو القلب.

3) ما جاء على صيغة عدم الوقوف على السّماع أو ما يدلّ على عدم المعرفة به، ويدخل فيها: فإنّي لا أقف على سماع فلان من فلان– فإنّي لا أقف على سماع فلان هذا الخبر من فلان – فإنّي لا أقف هل سمع فلان من فلان أم لا – لا أقف على سماع فلانٌ الخبر من فلان – لستُ أقف على سماع فلان هذا الخبر من فلان – فلان هذا لا أدري أسمع من فلان أم لا – ولستُ أفهم أسمع فلان الخبر من فلان أم لا – فلانٌ لا يُعلم أسمع الخبر من فلان أم دلّسه.

إنّ عدم الوقوف على الشّيء أو عدم المعرفة والعلم به لا يدلّ على انتفائه في واقع الأمر، ولهذا أكثر ابن خزيمة من استعمال مثل هذه الصّيغة للدّلالة على أنّه لم يقف على قرينة السّماع لا سيما مع الرّواة الموصوفين بالإرسال أو بالتّدليس، وقد كان استعمالها مع المدّلسين أكثر كما تنبئ أكثر العبارات في هذه المجموعة، أي أنّه لم يقع في مسموعاته من الرّوايات على ما فيه التّصريح بسماع فلان المدلّس الخبر ممّن فوقه.

4) ما جاء على صيغة تعليق السّماع، ويدخل فيه: إن كان فلان سمع هذا الخبر من فلان، وقد استعملها ابن خزيمة في التّوقّف في سماع الرّاوي بعض خبر مَن فوقه، و "إن" عند أهل اللّغة أداة شرط، ولا يُعلّق عليها إلا مشكوك فيه، وأثرها منع العلّة عن الحكم أصلا حتى يبطل التّعليق بوجود الشرط[20]، فمفادها في عبارة ابن خزيمة منع الحكم بصحة الخبر حتى يبطل الشّكّ في السّماع.

5) ما جاء على صيغة الخوف من عدم السّماع، ويدخل فيه: أخاف أن يكون فلان لم يسمع من فلان شيئا- أخاف أن يكون فلان لم يسمع من فلان، وإنما دلّسه عنه -أخاف أن يكون فلان لم يسمع الخبر من فلان.

والخوف هو شعور نفساني نتيجة توقع ورود مكروه أو فوات محبوب[21]، ولعل استعمال ابن خزيمة لفظ الخوف في هذا السّياق هو نتيجة توقّعه أن يكون الرّاوي من أهل الإرسال والتّدليس فيكون تصحيحه للحديث مجانبا للصّواب، والله أعلم.

المبحث الثاني: دراسة سماعات الرّواة الذين توقّف ابن خزيمة في سماعهم مَن فوقهم:

لقد بلغ عدد المواضع التي توقف ابن خزيمة في سماع رواتها مَن فوقم مطلقا أو مقيّدا ببعض أخبارهم أحد وعشرين موضعا، وفي هذا المبحث ستتم دراسة هذه المواضع لمعرفة القول الرّاجح في صحّة سماع هؤلاء الرّواة ممّن فوقهم من خلال هذين المطلبين:

المطلب الأول: الرّواة الذين توقّف في سماعهم مَن فوقهم مطلقا:

توقّف ابن خزيمة في سماع تسعة رواة مَن فوقهم مطلقا، وفيما يلي دراسة سماعاتهم بحسب ترتيب ورود أحاديثهم في الكتاب:

سماع أبي قلابة عبد الله بن زيد من النّعمان بن بشير ﷺ: أخرج ابن خزيمة حديث «إنّ الشّمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ...» من طريق أبي قلابة عن النّعمان بن بشير، وقال في ترجمته: ((... إن صحّ الخبر، فإنّي لا إخال أبا قلابة سمع من النّعمان بن بشير))[22]، وهو كذلك؛ فإنّ أبا قلابة لم يسمع من النّعمان كما جزم بذلك يحي بن معين؛ حيث قال: ((أبو قلابة عن النّعمان بن بشير مرسل))[23]، وقال أبو حاتم: ((قد أدرك أبو قلابة النّعمان بن بشير، لا أعلمه سمع منه))[24].

وممّا يؤكّد عدم سماعه منه ما جاء في إحدى روايات هذا الحديث عند الإمام أحمد في مسنده، وفيها: عن أبي قلابة عن رجل عن النّعمان بن بشير[25]، يضاف إلى ذلك أنّ أبا قلابة كثير الإرسال[26]، ولم يصرّح هنا بالسّماع، بل أكّدت رواية أحمد أنه سمعه عن رجل لم يُسمّه عن النّعمان، وقد صدق تخمين ابن خزيمة في عدم سماع أبي قلابة من النّعمان.

سماع مسلم بن جُندب من الزّبير بن العوّام ﷺ: أخرج الإمام ابن خزيمة حديث مسلم بن جندب عن الزّبير بن العوّام في استحباب التّكبير بالجمعة، ثمّ قال: ((مسلم هذا لا أدري أسمع من الزّبير أم لا)) [27]، ولم يرد من هذه الطريق في كتب السنة إلا هذا الحديث، إلا أنّ انتفاء سماع مسلم بن جندب من الزّبير قد عُلم بالوقوف على رواية الإمام أحمد بن حنبل لهذا الحديث، وفيها قال مسلم بن جندب: حدّثني من سمع الزبير[29]، أي جعل بينه وبين الزّبير بن العوّام واسطة، وأبان بلفظه بما يدع مجالا للشّكّ أنه لم يسمع منه.

سماع قتادة بن دعامة من قُدامة بن وَبَرة: أخرج ابن خزيمة من طرق حديث «من ترك الجمعة بغير عذر فليتصدّق بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار»[30] عن قتادة بن دعامة السَّدوسي عن قُدامة بن وَبَرة عن سمُرة بن جُندب عن النبي ﷺ، وقد توقف في صحّته لسببين: أحدهما عدم تبَيّن سماع قتادة من قُدامة، والثّاني: جهالة قُدامة بن وَبَرة؛ حيث قال في ترجمة الحديث: ((... إن صحّ الخبر، فإنّي لا أقف على سماع قتادة عن قُدامة بن وَبَرة، ولست أعرف قُدامة بعدالة ولا جرح))[31].

وقُدامة بن وَبَرة لم يرو عنه إلا قتادة، ولم يرو هو إلا عن سمُرة بن جندب الذي نصّ الإمام البخاري على أنّه لم يصح سماعه منه[32]، وهذا سبب آخر لضعف الحديث، ثم إنّه لم يرد من هذه الطّريق إلا هذا الحديث الذي لم يأت في شيء من رواياته التّصريح بالسّماع، فلا مجال لمعرفة سماع قتادة من قُدامة.

سماع موسى بن الحارث من جابر بن عبد الله ﷺ: أخرج ابن خزيمة من هذه الطريق حديثا في إباحة صلاة التّطوع بعد الجمعة للإمام في المسجد قبل خروجه منه، وقد قال في ترجمته: ((... إن صحّ الخبر فإنّي لا أقف على سماع موسى بن الحارث في جابر بن عبد الله)) [33]، ولم يرد من هذه الطريق في كتب الراوية إلا هذا الحديث الذي أخرجه به أيضا ابن حبّان في صحيحه والحاكم في مستدركه والطّبراني في المعجم الأوسط ليس في شيء منها التّصريح بالسّماع[34]، ولو جاء التّصريح بالسّماع لأشكل عليه جهالة حال الرّاوي، وإن كان ابن حبان قد ذكره في الثقات، وقال: ((موسى بن الحارث من أهل المدينة، يروي عن جابر بن عبد الله، روى عنه: ابنه محمد بن موسى بن الحارث وعاصم بن سويد الأنصاري))[35]،

ولا ينفعه ذلك لتساهل ابن حبّان في توثيق المجاهيل، وعليه فإنّ هذه الصّورة مشابهة للتي قبلها، فلا مجال للتّحقق من سماع موسى بن الحارث من جابر بن عبد الله .

سماع أبي سلمة من أبيه عبد الرحمان بن عوف ﷺ: أخرج ابن خزيمة من طريق النضر بن شيبان عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن قال: قلت لأبي سلمة: ألا تحدّثنا حديثا سمعته من أبيك، سمعه أبوك من رسول الله ﷺ، فقال: بلى، أقبل رمضان، فقال رسول الله ﷺ: «إنّ رمضان شهر افترض الله صيامه، وإنّي سننت للمسلمين قيامه، فمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه»[36].

وقد توقّف ابن خزيمة في سماع أبي سلمة من أبيه، قال: ((فإنّي خائف أن يكون هذا الإسناد وهما، أخاف أن يكون أبو سلمة لم يسمع من أبيه شيئا، وهذا الخبر لم يروه عن أبي سلمة أحد أعلمه غير النضر بن شيبان)) [37]، وهو كذلك فإن هذه الرّواية معلّة بتفرد النضر بن شيبان برواية هذا الحديث عن أبي سلمة عن أبيه، والنضر ضعيف[38]، ومثله لا يقبل تفرده، وقد دل على خطئه في هذا الحديث أمران:

أحدهما: أنّ الجزء الثاني من الحديث «فمن صامه وقامه ...» مشهور من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة[39]، وليس من طريق أبي سلمة عن أبيه.

والثاني: أنّ أبا سلمة بن عبد الرحمان لا يصحّ سماعه من أبيه عبد الرحمان بن عوف، حيث توفي والده وهو صغير كما ذكر الإمام أحمد[40]، وقال يحي بن معين: ((أبو سلمة بن عبد الرحمان بن عوف لم يسمع من أبيه شيئا)) [41]، وإلى مثله ذهب علي بن المديني وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وأبو داود الذين قالوا إنّ حديثه عن أبيه مرسل[42].

وعليه لا يصح الاستشهاد بقول النضر: ((قلت لأبي سلمة: ألا تحدثنا حديثا سمعته من أبيك)) في اثبات السّماع لأنّ النضر بن شيبان ضعيف كما سلف، قال ابن عبد البر: ((وحديث النضر بن شيبان في سماعه من أبيه لا يصحّحونه)) [43].

سماع أبي البَختري من أبي سعيد الخدري ﷺ: أخرج ابن خزيمة من هذه الطريق حديث: «ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة...»، وتوقّف في صحته بقوله في ترجمته: ((إن صح الخبر))، مبيّنا سبب توقّفه في آخر الترجمة بقوله: ((إلا أن أبا البَختري لا أحسبه سمع من أبي سعيد)) [44]، وهو كذلك؛ فإنّ أبا البَختَري- واسمه سعيد بن فيروز- ثقة كثير الإرسال[45] ، وقد أرسل عن عدد من الصّحابة ، قال أبو داود بعد تخريجه الحديث(1559) في سننه: ((أبو البَختَري لم يسمع من أبي سعيد)) [46]، وقال أبو حاتم: ((لم يدرك عليّا ، ولا أبا ذر، ولا أبا سعيد الخدري...)) [47].

سماع سليمان الأعمش من سليمان بن بريدة : أخرج الإمام ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي بريدة عن أبيه يرفعه: «ما يخرج رجل شيئا من الصّدقة حتى يفكّ عنها لحْيَي سبعين شيطانا»، وقال في آخر ترجمته: ((إن صحّ الخبر، فإنّي لا أقف هل سمع الأعمش من ابن بريدة أم لا)) [48]؛ حيث توقّف في صحّة الحديث لشكّه في سماع الأعمش من ابن بريدة، إلاّ أنّ في رواية الإمام أحمد في مسنده ما يزول به بعض هذا الشّكّ؛ حيث زاد أبو معاوية راوي الحديث عن الأعمش : ((ولا أُراه سمعه منه)) [49]، أي لا يراه سمع هذا الحديث منه، لا سيما وأن الأعمش رغم جلالته مدلِّس[50]، لكنّ عبارة ابن خزيمة تقتضي الشّكّ في سماعه منه مطلقا، وجواب استفساره عند الإمام البخاري الذي جزم بعدم سماع الأعمش من ابن بريدة فيما نقله عنه التّرمذي في العلل الكبير: ((الأعمش لم يسمع من ابن بريدة)) [51].

سماع الحسن البصري من جابر بن عبد الله ﷺ: أخرج الإمام ابن خزيمة حديث «إذا سافرتم في الخصب فأمكنوا الرّكاب...» ومتابعتَه من طريق آخر «إذا كانت الأرض مخصبة فأمكنوا الرّكاب...» عن الحسن البصري عن جابر بن عبد الله يرفعه في بابٍ قال في آخر ترجمته: ((إن صحّ الخبر؛ فإنّ في القلب من سماع الحسن من جابر)) [52]، وأتبع الروايتين بقوله: ((سمعت محمد بن يحيى يقول: كان علي بن عبد الله ينكر أن يكون الحسن سمع من جابر)) [53]، وكان الإمام ابن خزيمة نفسُه قد نقل في موضع آخر من صحيحه الخلافَ في سماع الحسن من جابر، فقال: ((قد اختلف أصحابنا في سماع الحسن من جابر بن عبد الله)) [54].

والذي عليه كبار أئمّة الحديث أمثال علي بن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم وبهز بن أسد أنّ الحسن لم يسمع من جابر شيئا[55]، ولعل الذي جعل ابن خزيمة يتوقّف ولا يجزم بعدم السّماع ما نقله من اختلاف أصحابه في ذلك بالإضافة إلى الرواية الأولى التي ساقها لهذا الحديث من طريق سالم قال: سمعتُ الحسن يقول: حدّثنا جابر، ولكنّ الرّواية المذكورة اجتمع فيها ثلاثة ضعفاء: سالم بن عبد الله الخيّاط، وهو سيء الحفظ[56]، وقد رواها عنه زهير بن محمّد التميمي، وهو ثقة إلاّ أنّ رواية أهل الشّام عنه غير مستقيمة[57]، والرّاوي عنه عمرو بن أبي سلمة، وهو شامي فيه كلام[58]، فالسّند إلى الحسن ضعيف لا يصحّ، ولا يمكن التّعويل على رواية ضعيفة في اثبات سماع الراوي مَن فوقه .

سماع مجاهد بن جبر من أبي ذرّ ﷺ: أخرج ابن خزيمة من هذه الطريق حديث «لا صلاة بعد الصّبح ولا بعد العصر إلا بمكة، إلا بمكة، إلا بمكة»، ثم أتبعه بقوله: ((أنا أشكّ في سماع مجاهد من أبي ذرّ))[59]، وشكّه كان في محلّه؛ حيث تواردت أقوال المحدّثين على عدم سماعه منه، قال ابن أبي حاتم: ((قال أبي: مجاهد عن عائشة مرسل، وعن أبي ذرّ مرسل)) [60]، وقال البزّار: ((ولا نعلم سمع مجاهد من أبي ذرّ)) [61]، وقال البيهقي تعليقا على هذا الحديث: ((مجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذرّ)) [62]،

وقال أيضا: ((والحديث منقطع، مجاهد لم يدرك أبا ذرّ))[63]، وقال أيضا: ((وحديث مجاهد عن أبي ذرّ مرسل))[64]، وحكم ابن حجر على حديثٍ من هذه الطريق بالانقطاع، وقال: ((منقطع بين مجاهد وأبي ذرّ))[65].

وعليه تخلص دراسة سماعات هؤلاء الرّواة الذين توقّف ابن خزيمة في سماعهم مَن فوقهم مطلقا أن شكّه وتردّده كان في محلّه في غالب المواضع بتنصيص أئمّة هذا الشّأن على عدم السّماع، أو ورود الرّواية التي تثبت الواسطة بين الرّاوي ومَن فوقه، باستثناء موضعين تعذّر فيهما التّأكّد من عدم السّماع لقلّة أحاديث أحد الرّاويين مع جهالته.

المطلب الثاني: الرّواة الذين توقّف في سماعهم بعض خبر مَن فوقهم لتدليسهم:

توقّف ابن خزيمة في سماع بعض الرّواة بعض أحاديث مَن فوقهم بسبب تدليسهم سواء صرّح بذلك أم لا، وقد بلغ عدد المواضع التي توقّف فيها اثني عشر موضعا، وفيما يلي دراسة هذه السّماعات بحسب ترتيبها في الكتاب:

سماع محمّد بن إسحاق من ابن شهاب الزّهري: أخرج الإمام ابن خزيمة حديث محمد بن إسحاق قال: فذكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزّهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «فضل الصّلاة التي يستاك لها على الصّلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفا»[66]، وقد توقّف ابن خزيمة في صحّة الخبر لشكّه في سماع محمد بن إسحاق هذا الحديث من ابن شهاب الزّهري موضّحا سبب ذلك الشّكّ، وهو تدليس محمد بن إسحاق؛ حيث قال: ((أنا استثنيت صحّة هذا الخبر لأنّي خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنّما دلّسه عنه))[67]، ومحمد بن إسحاق من المشهورين بالتّدليس، وهو يدلّس عن الضّعفاء[68]، كما صنع في هذا الحديث، حيث أخرج أبو يعلى في مسنده والبيهقي في شعب الإيمان هذا الحديث عن محمد بن إسحاق قال: حدّثنا معاوية –يعني ابن يحيى الصّدفي– عن الزّهري عن عروة عن عائشة [69].

وعليه فإنّ محمد بن إسحاق قد أسقط من السّند معاوية بن يحيى الصّدفي لضعفه، وهو ما نصّ عليه أرباب هذا الشأن؛ حيث ذكر أبو زرعة أنّ ((محمّد بن إسحاق اصطحب مع معاوية بن يحيى الصّدفي من العراق إلى الرّي، فسمع منه هذا الحديث في طريقه)) [70]، وبمثله أعلّ الدّارقطني هذا الحديث؛ حيث قال: ((ويقال إنّ محمد بن إسحاق أخذه عن معاوية بن يحيى الصّدفي، لأنه كان رسيله إلى الرّي في صحابة المهدي، ومعاوية ضعيف))[71]، وعليه فإنّ خوف ابن خزيمة كان في محلّه، ولم يسمع محمد بن إسحاق هذا الحديث من الزّهري.

سماع حجّاج بن أرطأة من عون بن أبي جُحيفة: أخرج ابن خزيمة خبرَ حجّاج عن عَون عن أبيه قال: «رأيتُ بلالا يُؤذّن وقد جعل إصبعيه في أذنيه، وهو يلتوي في أذانه يمينا وشمالا»، وقد علّق صحّة هذا الخبر في أول وآخر ترجمة الحديث بقوله: ((إن صحّ الخبر))، ((فأشكّ في صحّة هذا الخبر لهذه العلّة)) [72]، والعلّة كما بيّنها بين العبارتين لفظة "إدخال الأصبعين في الأذنين عند الأذان" التي لم يحفظها ابن خزيمة إلاّ من طريق حجّاج عن عون مع شكّه في سماعه هذا الخبر منه، ولذلك قال: ((ولستُ أفهم أسَمِع الحجّاج هذا الخبر من عون بن أبي جُحيفة أم لا)) [73].

وقد شكّ ابن خزيمة في سماع حجّاج هذا الخبر بهذا اللفظ من عون لكونه مدلّسا عنعن، وقد وصفه بالتّدليس كبار النّقاد مثل ابن المبارك ويحي بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم [74]، قال ابن حجر: ((وأمّا شكّ الإمام أبي بكر بن خزيمة في صحّته من أجل عنعنة حجّاج بن أرطأة)) [75]، وأخبار المدلّسين بالعنعنة مردودة إلاّ أن يأتي التصريح بالسّماع من وجه آخر، وقد حصل هذا التّصريح بالسّماع في رواية أخرى؛ حيث أخرج سعيد بن منصور في سننه هذا الخبر من طريق هُشيم عن حجّاج قال: أنا عون بن أبي جُحيفة عن أبيه [76]، وعليه فإنّ الشّكّ الذي أورده ابن خزيمة قد انتفى بهذا التّصريح .

سماع أبي إسحاق السّبيعي من الأسود بن يزيد: أخرج حديثه من طريق يونس وإسرائيل كلاهما عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها في باب "ذكر خبر روي عن النبي ﷺ أوهم بعض أهل الجهل أنه يضاد هذا الخبر الذي ذكرنا أن النبي ﷺ قال: إنّ بلالا يؤذّن بليل"، وفي حديثه من الروايتين معاً أن عمرو بن أم مكتوم هو من يؤذّن بليل، وقد أتبع ابن خزيمة الرّوايتين بقوله: ((أما خبر أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة فإنّ فيه نظرا، لأنّي لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من الأسود)) [77].

وقد توقّف ابن خزيمة في سماع أبي إسحاق من الأسود هذا الخبر لأنّ بعض المحدّثين قد وصفه بالتّدليس[78]، وإن كان سماع أبي إسحاق من الأسود معروف عند أهل العلم، فقد أخذ عنه القرآن وروى عنه الحديث[79]، ومراد ابن خزيمة أنه لم يقف على رواية فيها تصريح سماع أبي إسحاق هذا الحديث من الأسود، وقد تتبعت تخريج هذا الحديث في مصادر السّنة النبوية فلم أجد رواية فيها التصريح بالسماع، والله أعلم.

سماع أبي إسحاق السّبيعي من بُريد بن أبي مريم: أخرج ابن خزيمة من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السّبيعي عن بُريد بن أبي مريم حديث علي بن أبي طالب ﷺ في دعاء قنوت الوتر: علّمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهنّ في قنوت الوتر: « اللّهمّ اهدني فيمن هديت...الحديث »، وتوقّف فيه لعلتين: إحداهما: مخالفة إسرائيل لرواية شعبة عن أبي إسحاق التي فيها هذا الدعاء دون ذكر الوتر،

والثانية: التّردّد في سماع أبي إسحاق المدلّس هذا الخبر من بُريد؛ حيث قال: ((وأبو إسحاق لا يُعلم أسمع هذا الخبر من بُريد أو دلّسه عنه)) [80]، وبغض النّظر عن العلة الأولى فليس مجال بحثنا صحّة الحديث من عدمها، وإنّما بحث سماع أبي إسحاق هذا الخبر ممّن فوقه، فإنّه لم يأت في شيء من طرق الحديث التّصريح بالسماع .

هذا، وقد كان ابن خزيمة أخرج متابعة لهذا الحديث من رواية وكيع عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه[81]، وإليها الإشارة في قوله بعد عبارته السابقة: ((اللّهمّ إلاّ أن يكون كما يدّعي بعض علمائنا أنّ كلّ ما رواه يونس عمّن روى عنه أبو إسحاق هو ممّا سمعه يونس مع أبيه ممّن روى عنه)) [82]، نعم لو صحّ هذا الادّعاء الذي لم يسمِّ ابن خزيمة قائلَه لانتفى الشّكّ في سماع أبي إسحاق هذا الخبر من بُريد، ولم أقف على من قال من أهل العلم مثل هذا الكلام ومستندهم في هذا الادّعاء، والله أعلم.

سماع حبيب بن أبي ثابت من عبد الله بن عمر ﷺ: أخرج ابن خزيمة حديث «لا تمنعوا نساءكم المساجد، وبيوتهنّ خير لهنّ» [83] من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن عمر، وقال ضمن ترجمة الباب الذي يندرج تحته: ((ولا أقف على سماع حبيب بن أبي ثابت هذا الخبر من ابن عمر)) [84]، وذلك لأنّ حبيب بن أبي ثابت مدلّس عنده ، وإن كان قد صحّح سماعه من ابن عمر في المجمل، قال ابن خزيمة: ((كان مدلّسا، وقد سمع من ابن عمر)) [85]، وقد صحّح سماعه من ابن عمر في المجمل الحاكمُ أيضا؛ حيث قال بعد تخريج الحديث : ((وقد صحّ سماع حبيب من ابن عمر)) [86]، وقد سمع منه غير شيء كما قال العجلي[87]، ويبقى الإشكال في عدم ورود التّصريح بالسّماع في رواية أخرى مع كونه موصوف بالتّدليس، وإن كان هذا الحديث ثابت عن ابن عمر من طرق كثيرة دون لفظ «وبيوتهن خير لهنّ »، منها ما أخرجه الشّيخان في صحيحيهما[88].

سماع قتادة بن دعامة من مُورِّق العجلي: أخرج الإمام ابن خزيمة حديث «إنّ المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشّيطان...» [89] وحديث «صلاة المرأة في بيتها أعظم من صلاتها في حجرتها» وفي رواية أخرى: «صلاة المرأة في مخدعها...» [90] من طريق قتادة عن مُورِّق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود يرفعه، وقد قال بعد الحديث الأول: ((وإنّما شككت أيضا في صحّته، لأنّي لا أقف على سماع قتادة هذا الخبر من مُورِّق))، وقال في ترجمة الثاني: ((إن كان قتادة سمع هذا الخبر من مُورِّق))، وقد توقّف ابن خزيمة في صحّة الحديثين لعدم وقوفه على رواية فيها تصريح قتادة الموصوف بالتّدليس بالسّماع من مُوَرِّق، وممّن وصفه بالتّدليس من أعلام المحدّثين: النّسائي وابن حبّان والدّارقطني[91]، وقد تتبّعتُ طرق الحديثين فلم أجد رواية فيها التّصريح بالسّماع، والله أعلم.

سماع يحيى بن أبي كثير من عبد الله بن أبي قتادة: أخرج ابن خزيمة من هذه الطّريق حديثا في بعض فضائل الغسل يوم الجمعة، وقال في ترجمته: ((...إن كان يحي بن أبي كثير سمع هذا الخبر من عبد الله بن أبي قتادة))[92]، وقد علّق ابن خزيمة صحّة الحديث بثبوت سماع يحي له من عبد الله لكونه مدلّسا قد عنعن، وقد صحّح بعض الأئمة حديثه[93] رغم عدم ورود التّصريح بالسّماع في رواية أخرى، ولعلّ ذلك لكونه إماما ثبتا لم يكن يروِ إلا عن ثقة، قال أبو حاتم: ((إمام لا يحدّث إلا عن ثقة))[94]، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلّسين[95]، وهي مرتبة من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته أو قلّة تدليسه، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة[96].

سماع الحجّاج بن أرطأة من أبي جعفر محمد بن عليّ: أخرج ابن خزيمة من هذه الطّريق حديثا في استحباب لبس الحلل في الجمعة والعيدين، وقال في ترجمته: ((إن كان الحجّاج بن أرطأة سمع هذا الخبر من أبي جعفر محمد بن عليّ))[97]، والحجّاج كما سبق بيانه كثير التّدليس عند المحدّثين، وقد عنعن هنا، ولم يأت في شيء من رواياته التّصريح بالسّماع، فيحمل الأمر على عدم السماع.

سماع عبد الملك بن جريج من ابن شهاب الزّهري: أخرج الإمام ابن خزيمة من هذه الطريق حديثا في وقت بعثة الإمام الخارصَ يخرص النّمار، وقال في آخر ترجمة الباب: ((إن صحّ الخبر فإنّي أخاف أن يكون ابن جريج لم يسمع هذا الخبر من ابن شهاب))[98]، وخوفه في محلّه؛ فإنّ ابن جريج مدلّس، نصّ الدّارقطني على أن تدليسه قبيح لأنّه لا يدلّس إلا عن مجروح[99]، وقد جاء في رواية أحمد ما يدلّ على أنّه لم يسمعه من ابن شهاب الزّهري، وأنّ بينهما واسطة، وفيها قال ابن جريج: أُخبِرتُ عن ابن شهاب[100].

سماع أبي إسحاق السّبيعي من كُدير: أخرج ابن خزيمة حديثا في باب إيجاب الجنّة بسقي الماء من لا يجد الماء إلا غِبّا من طريق أبي إسحاق عن كُدير، وأتبعه بقوله: ((لست أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من كُدير))[101]، وابن خزيمة وإن لم يأت هنا بلفظة تدلّ على التوقّف في صحّة الحديث نظير قوله في المواضع الأخرى: إن صحّ الخبر، فيه نظر... وغيرها، إلاّ أنّ إتباعه الحديث بهذا التّعليق دليل على ارتيابه في صحّته لعدم وقوفه على تصريح أبي إسحاق المدلّس بالسّماع من وجه آخر، وإن كانت هذه الرّواية موجودة في واقع الأمر لكنّ ابن خزيمة لم يقف عليها، فقد أخرج أبو داود الطّيالسي في مسنده هذا الحديث من رواية شعبة عن أبي إسحاق أنّه سمع من كُدير[102]، وقد أشار ابن حجر في إتحاف المهرة إلى هذه الرواية متعقّبا ابن خزيمة على توقّفه في هذا الحديث[103].

سماع أبي إسحاق السّبيعي من عبد الرّحمان بن يزيد: أخرج ابن خزيمة في باب إباحة الأكل بين الصّلاتين إذا جمع بينهما بالمزدلفة حديثاً من طريق أبي إسحاق عن عبد الرّحمن بن يزيد، وقال في آخر الترجمة: ((إن ثبت الخبر، فإنّي لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من عبد الرّحمان بن يزيد))[104]، وهذا السّماع الذي لم يقف عليه ابن خزيمة قد ورد ما يثبته في الرّواية التي أخرجها الإمام البخاري في صحيحه، وفيها قال أبو إسحاق: سمعت عبد الرّحمان بن يزيد[105]؛ حيث انتفت شبهة عدم سماع أبي إسحاق هذا الخبر لتدليسه بتصريحه بالسّماع في هذه الرواية.

سماع الحجّاج بن أرطأة من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أخرج الإمام ابن خزيمة من هذه الطريق حديث عمرة بنت عبد الرحمان عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «إذا رميتم وحلقتم فقد حلّ لكم الطّيب والثّياب إلاّ النّكاح »[106]، ولم يعقّب عليه في الباب الذي أخرجه فيه حتى بدا كأنه صحيح عنده على شرطه، لكنّه في تعليقه على حديث الباب الموالي المعارض في معناه لهذا الحديث ذكر ما ينبئ عن توقفه في صحّته لعدم وقوفه على سماع حجّاج بن أرطأة من أبي بكر بن محمد، قال: ((...إلاّ أنّ رواية حجّاج بن أرطأة عن أبي بكر بن محمد، ولست أقف على سماع الحجّاج هذا الخبر من أبي بكر بن محمد))[107]، وحجّاج بن أرطأة كما سلف بيانه مدلّس، وقد عنعن في هذه الرّواية، ولم يأت التّصريح بالسّماع في رواية أخرى، وقد أخرجه أبوداود من رواية الحجّاج عن ابن شهاب الزهّري وليس عن أبي بكر بن محمد، وقال عقبه: ((هذا حديث ضعيف، الحجّاج لم ير الزهري، ولم يسمع منه))[108]، أي أن روايته عن أبي بكر بن محمد هي في الأصل خطأ .

وعلى ما ورد في هذا الشقّ الثّاني من الدّراسة يتبيّن أنّ ابن خزيمة كان محقّا أيضا في توقّفه في سماعات الرّواة المدلّسين لبعض أخبار مَن فوقهم في جلّ المواضع عدا ثلاثة مواضع جاء فيها تصريح المدلّسين بالسّماع في رواية أخرى، لكنه لم يقف عليها.

خاتمة:

لقد خلُصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، هذه أهمها:

1-أنّ ابن خزيمة أخرج في صحيحه قاصدا أحاديث ضعيفة أو توقّف في صحّتها لاختلالٍ أو للشّكّ في اختلال شرط من شروط الصّحّة، وقد بيّن ذلك حتى لا يُظنَّ صحّتها بمجرد تخريجها في كتابه.

2-أنّ من أسباب توقّف ابن خزيمة في صحّة الحديث توقّفه في سماع الرّاوي مَن فوقه؛ ممّا يعني الشّكّ في تحقّق شرط الاتّصال اللّازم للتّصحيح، وأن سبب توقّفه في السماع هو ما عرف عن الرّاوي من إرسال أو تدليس.

3-أنّ ابن خزيمة نوّع في محالّ بيان التّوقّف ما بين تراجم الأحاديث والتعقيب عليها بعد سوقها، وهذا هو الغالب، وفي مواضع أخرى وزّع الحكم بين التّرجمة والتّعقيب، أو عقّب على الحديث في آخر الباب، أو في باب آخر غير الباب الذي أخرجه فيه.

4-أنّ ابن خزيمة قد أخرج بعض تلك الأحاديث التي توقّف في سماع روّاتها مَن فوقهم في أبوابٍ لم يخرج فيها إلا هذه الأحاديث لعدم وجود أحاديث يرتضيها، كما أخرجها مع غيرها في أبوابٍ أخرى لاسيما إذا كانت معارِضة لها، أو دون ذلك كما في مواضع أخرى.

5-أنّ عدد المواضع التي توقّف ابن خزيمة في سماع روّاتها مَن فوقهم قد بلغت أحد وعشرين موضعا، منها تسعة مواضع توقّف في سماع روّاتها مطلقا، والبقية توقّف في سماع روّاتها بعض أحاديث مَن فوقهم بسبب التّدليس سواءً صرّح بذلك أم لا.

6-أنّ ابن خزيمة قد استخدم مصطلحات متنوّعة ومتفاوتة في بيان توقّفه في سماع الرّوّاة مَن فوقهم مطلقا أو في سماع بعض أحاديثهم، منها ألفاظ صريحة في الشّكّ، ومنها ما كانت إلى ترجيح عدم السّماع أقرب، ومنها ما كانت كناية عن التّردّد، ومنها ما استخدم فيها مصطلح الخوف من عدم السّماع، ومنها ما أفادت عدم علمه واطّلاعه ووقوفه على السّماع، وهذا كله بحسب القرائن المحيطة بالحديث.

7-أنّ شكّ ابن خزيمة في سماع الرّاوي مَن فوقه في الصّورتين معا كان في محلّه في غالب المواضع، بحيث ترجّح عدم سماع الرّاوي من فوقه مطلقا في جلّ المواضع عدا موضعين يتعذّر فيهما التّحقّق من السّماع لقلة حديث أحد الرّاويين مع جهالته، كما ترجّح عدم سماع الرّاوي بعض أحاديث مَن فوقه بسبب تدليسه في جّل المواضع، لعدم ورود الرّواية التي فيها التّصريح بالسّماع، أو وجود الرّواية التي تثبت الواسطة بينه وبين مَن فوقه، عدا ثلاثة مواضع جاء فيها التّصريح بالسّماع في رواية أخرى، لكن ابن خزيمة لم يقف عليها.

والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

[1] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تح: ماهر ياسين الفحل، دار الميمان، الرياض، ط1(1430هـ -2009م)، 117/1.

[2] وهي زيادةً على كتاب الوضوء كتب: الصلاة، الزكاة، المناسك، أما كتاب الصيام الذي جعله بين الزكاة والمناسك فإن مستهلة زيادة مهمة في بيان شرط ابن خزيمة كما سيأتي بيانه في متن البحث.

[3] نقله عنه السيوطي في التدريب، ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمان السيوطي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1(1424هـ -2003م)، ص32.

[4] الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح، عبد العزيز شاكر الكبيسي، دار ابن حزم، بيروت، ط1(1422هـ-2001م)، ص287-288.

[5] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، 331/3.

[6] المرجع نفسه، حديث رقم 2310، 65/4.

[7] المرجع نفسه، حديث رقم 2748، 394/4.

[8] المرجع نفسه، حديث رقم 137، 256/1.

[9] المرجع نفسه، حديث رقم407 و408، 490/1.

[10] المرجع نفسه، ينظر تباعا: حديث رقم 2937، 513/4، وحديث رقم 2940، 515/4.

[11] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 1728، 213/3.

[12] المرجع نفسه، حديث رقم 378، 466/1.

[13] المرجع نفسه، حديث رقم، 175/3.

[14] المرجع نفسه، ينظر أحاديث: 1686-1687-1688.

[15] المرجع نفسه، حديث رقم 448، 515/1.

[16] أخرجه الإمام أحمد في مسنده، رقم الحديث 3541، وأبو عوانة هنا هو الوضاح بن عبد الله اليشكري المكنى بأبي عوانة، أحد رجالات الإمام أحمد، وقد روى هذا الحديث عن حصين عن حبيب بن أبي ثابت أنه حدثه محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس عن أبيه، ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1(1416هـ-1995م)، 473/5-474.

[17] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4(1425هـ-2004م)، ص491.

[18] لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، 1304/2.

[19] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط20(1400هـ-1980م)، 28/2-29.

[20] حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر، ط1(1988م)، ص 353-354 وص411.

[21] المعجم الوسيط، ص262.

[22] مختصر المختصر من المسند الصحيح، رقم الحديث 1403و1404، 527/2-528.

[23] تاريخ يحيى بن معين، يحيى بن معين والعباس بن محمد الدوري، تح: عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت، 169/2.

[24] كتاب المراسيل، عبد الرحمان بن أبي حاتم، تح: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2(1418هـ-1998م)، ص110.

[25] مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم الحديث 18351، 295/30.

[26] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تح: أبو الأشبال الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ص508.

[27] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 1840، 303/3.

[28] هذا الحكم وما يأتي بعده من أحكام مشابهة مبني على تتبع طرق الحديث في مصادر السنة النبوية باعتماد التخريج الالكتروني.

[29] مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم الحديث 1436، 46/3.

[30] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 1861، 317/3.

[31] المرجع نفسه، 316/3.

[32] كتاب التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، 178/7، والكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1418هـ-1998م)، 177/7-178.

[33] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 1872، 324/3.

[34] ينظر تباعا: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان السبتي، رقم الحديث 2484، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2(1414هـ-1993م)، 232/6، المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، رقم الحديث 7263، دار الحرمين، القاهرة، ط1(1417هـ-1997م)، 239/4، والمعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، رقم الحديث 2379، تح: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ط(1415هـ-1995م)، 32/3.

[35] كتاب الثقات، محمد بن حبان السبتي، تح: إبراهيم شمس الدين وتركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، 42/3.

[36] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 2201، 585/3.

[37] المرجع نفسه، 586/3.

[38] تقريب التهذيب، ص 1002.

[39] أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه»، وبلفظ: «من قامه إيمانا واحتسابا...»، ينظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط (1419هـ -1998م)، بأرقام: 38، 1901، 2008، 2014، الصفحات تباعا: 361،31، 380، 381، وصحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط(1419هـ-1998م)، رقم 759و760، ص299.

[40] العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل، رواية المروذي وغيره، تح: وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي بالهند، ط1(1408هـ -1988م)، ص 217.

[41] كتاب المراسيل لابن أبي حاتم، ص 255.

[42] تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: إبراهيم الزيبق وعادل المرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1(1416هـ - 1996م)، 532/4.

[43] كتاب الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، يوسف بن عبد البر، تح: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية، الرياض، ط1(1405هـ -1985م)، ص 908.

[44] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 2310، 65/4.

[45] تقريب التهذيب، ص 386.

[46] سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث، بيت الأفكار الدولية، عمان والرياض، ص184.

[47] كتاب المراسيل، ص 76.

[48] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 2457، 176/4.

[49] مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند بريدة الأسلمي، رقم الحديث 22962، 60/38.

[50] تقريب التهذيب، ص 414.

[51] علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي، تح: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود الصعيدي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، ط1(1409هـ -1989م)، ص 386.

[52] مختصر المختصر من المسند الصحيح، رقم الحديث 2548 و2549، 244/4-246.

[53] المرجع نفسه، 246/4.

[54] المرجع نفسه، رقم الحديث 1353، 487/2.

[55] كتاب المراسيل، ص 36 -37.

[56] تقريب التهذيب، ص 360.

[57] المرجع نفسه، ص 342.

[58] المرجع نفسه، ص737.

[59] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 2748، 393/4-394.

[60] كتاب المراسيل، ص205.

[61] البحر الزخار المعروف بمسند البزار، أبو بكر البزار، تح: محفوظ الرحمان زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1(1418هـ - 1997م)، رقم الحديث 4076، 461/9.

[62] السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3(1424هـ -2003م)، رقم الحديث 4415، 648/2.

[63] المرجع نفسه، رقم الحديث 4416، 648/2.

[64] معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، بيروت-دمشق، ط1(1411هـ -1991م)، 434/3.

[65] العجاب في بيان الأسباب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، ط1(1422هـ -2002م)، ص238.

[66] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 137، 256/1.

[67] المرجع نفسه.

[68] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1(د ت)، ص51.

[69] مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي أبو يعلى، تح: حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، ط1(1406هـ-1986م)، رقم الحديث 4738، 182/8، والجامع لشعب الإيمان، أحمد بن حسين البيهقي، تح: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1(1423هـ -2003م)، رقم الحديث 2519، 280/4.

[70] الجرح والتعديل، عبد الرحمان بن أبي حاتم، دار التراث العربي، بيروت، ط1(د ت)، 330/1.

[71] العلل، علي بن عمر الدارقطني، تح: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، مؤسسة الريان، بيروت، ط3(1432هـ -2011م)، 92/8.

[72] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 388، 476/1.

[73] المرجع نفسه.

[74] تهذيب التهذيب، 356/1.

[75] تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1(1405هـ-1985م)، 271/2.

[76] أشار إلى هذه الرواية ابن حجر في تغليق التعليق 271/2، وقال: قال سعيد بن مصور في السنن له ...، ولم أجد هذه الرواية في القدر المطبوع من سنن سعيد بن منصور في مختلف الطبعات المنشورة للكتاب.

[77] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 407 و408، 490/1.

[78] تهذيب التهذيب، 286/3.

[79] سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد عثمان الذهبي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2(1402هـ -1982م)، 393/5.

[80] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 1095، 276/2.

[81] المرجع نفسه، 278/2.

[82] المرجع نفسه.

[83] المرجع نفسه، رقم الحديث 1684، 176/3.

[84] المرجع نفسه، 175/3.

[85] نقله عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب، 348/1، وقد عزاه إلى صحيحه، ولم أجده في النسخة المطبوعة.

[86] المستدرك على الصحيحين، رقم الحديث 758، 314/1.

[87] تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، تح: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1405هـ-1984م)، ص 105.

[88] صحيح البخاري، رقم الحديث 900، ص 180، وصحيح مسلم، رقم الحديث 442، ص 187.

[89] مختصر المختصر من المسند الصحيح، رقم الحديث 1685 و1687، 176/3-177.

[90] المرجع نفسه، رقم الحديث 1688 و1690، 178/3-179.

[91] ينظر: كتاب الثقات لابن حبان، 322/5، والإلزامات والتتبع، علي بن عمر الدارقطني، تح: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2(1405هـ -1985م)، ص 263-370-، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص43.

[92] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 1760، 240/3.

[93] صحّح هذا الحديث ابن حبان، رقم الحديث 1222، 24/4، والحاكم، رقم الحديث 1045، 410/1.

[94] تهذيب التهذيب، 383/4.

[95] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص36.

[96] المرجع نفسه، ص13.

[97] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 1760، 246/3.

[98] المرجع نفسه، رقم الحديث 2315، 69/4.

[99] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص41.

[100] مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم الحديث 25305، 184/42.

[101] مختصر المختصر من المسند الصحيح، رقم الحديث 2503، 212/4-213.

[102] مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود، تح: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1(1420هـ -1999م)، رقم الحديث 1458، 699/2.

[103] إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر العسقلاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط1(1418هـ -1998م)، 5/13.

[104] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 2852، 457/4.

[105] صحيح البخاري، رقم الحديث 1675، ص 322.

[106] مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث 2937، 513/4.

[107] المرجع نفسه، 515/4.

[108] سنن أبي داود، رقم الحديث 1978، ص227.

قائمة المراجع:

البيهقي أحمد بن الحسين، السنن الكبرى. تح: محمد عبد القادر عطا، (ط.3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ -2003م).

البيهقي أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار. تح: عبد المعطي أمين قلعجي، (ط.1، بيروت-دمشق: دار قتيبة، 1411هـ - 1991م).

البيهقي أحمد بن حسين، الجامع لشعب الإيمان. تح: عبد العلي حامد، (ط.1، الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ -2003م).

بن حنبل أحمد، العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل برواية المروذي وغيره. تح: وصي الله بن محمد عباس، (ط.1، بومباي بالهند، الدار السلفية، 1408هـ -1988م).

بن حنبل أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل. تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط.1، بيروت: مؤسسة الرسالة، (1416هـ - 1995م).

العجلي أحمد بن عبد الله، تاريخ الثقات. تح: عبد المعطي قلعجي، (ط.1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ -1984م).

أبو يعلى أحمد بن علي، مسند أبي يعلى الموصلي. تح: حسين سليم أسد، (ط.1، دمشق: دار المأمون، 1406هـ -1986م).

بن حجر العسقلاني أحمد بن علي، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. (ط.1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1418هـ -1998م).

بن حجر العسقلاني أحمد بن علي، العجاب في بيان الأسباب. تح: فواز أحمد زمرلي، (ط.1، بيروت: دار ابن حزم، 1422هـ - 2002م).

بن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. تح: عاصم القريوتي، (ط.1، عمان: مكتبة المنار، د ت).

بن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تغليق التعليق على صحيح البخاري. تح: سعيد القزقي،(ط.1، بيروت: المكتب الإسلامي، 1405هـ -1985م).

بن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تقريب التهذيب. تح: أبو الأشبال الباكستاني، (الرياض: دار العاصمة، د.ت.)

حجر العسقلاني أحمد بن علي، تهذيب التهذيب. تح: إبراهيم الزيبق وعادل المرشد، (ط.1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ - 1996م).

البزار أحمد بن عمرو أبو بكر، البحر الزخار المعروف بمسند البزار. تح: محفوظ الرحمان زين الله، (ط.1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1418هـ -1997م).

أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود. (عمان-الرياض: بيت الأفكار الدولية، د.ت)

السيوطي عبد الرحمان، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. (ط.1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1424هـ -2003م).

عبد الرحمان بن أبي حاتم، الجرح والتعديل. (ط.1، بيروت: دار التراث العربي، بيروت، ط1(د ت).

عبد الرحمان بن أبي حاتم، كتاب المراسيل. تح: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، (ط.2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ - 1998م).

عبد العزيز شاكر الكبيسي، الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح. (ط.1، بيروت: دار ابن حزم، 1422هـ-2001م).

عبد الله بن عدي الجرجاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الكامل في ضعفاء الرجال. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1418هـ -1998م).

عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (ط.20، القاهرة: دار التراث، القاهرة، 1400هـ -1980م).

علي بن عمر الدارقطني، الإلزامات والتتبع. تح: مقبل الوادعي، (ط.2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ -1985م).

علي بن عمر الدارقطني، العلل. تح: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، مؤسسة الريان، بيروت، ط3 (1432هـ -2011م).
عيسى بن سورة الترمذي، علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي. تح: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود الصعيدي، (ط.1، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة، 1409هـ -1989م).
مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط. مكتبة الشروق الدولية، (ط.4، القاهرة، 1425هـ -2004م).
محمد بن أحمد عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء. تح: شعيب الأرناؤوط، (ط.2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ -1982م).
محمد بن إسحاق بن خزيمة، مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم. تح: ماهر ياسين الفحل، (ط.1، الرياض: دار الميمان، 1430هـ -2009م).
محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري. تح: أبو صهيب الكرمي، (الرياض: بيت الأفكار الدولية، 1419هـ -1998م).
محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب التاريخ الكبير. (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)
محمد بن حبان السبتي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 (1414هـ -1993م).
محمد بن حبان السبتي، كتاب الثقات. تح: إبراهيم شمس الدين وتركي فرحان المصطفى، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)
محمد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين. دار الحرمين، (ط.1، القاهرة: 1417هـ -1997م).
سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط. تح: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، (القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ - 1995م).
بن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب. دار المعارف، القاهرة.
محمود سعد، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه. منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر ط1(1988م).
مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم.تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط (1419هـ -1998م).
بن معين يحي، تاريخ يحي بن معين برواية العباس بن محمد الدوري. تح: عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت.
بن عبد البر يوسف، كتاب الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى. تح: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية، الرياض، ط1(1405هـ -1985م).